



واقعية حل الدولتين

في ظل السياسات الاسرائيلية على الأرض

رؤى - مركز الدراسات
السياسية و الإستراتيجية
Center for Political &
Strategic Studies - RÖA

واقعية حل الدولتين في ظل السياسات الإسرائيلية على الأرض

مركز رؤى للدراسات السياسية والإستراتيجية

مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية هو جمعية فلسطينية غير ربحية مقرّها رام الله. ينطلق عمل المركز من مبادئ العدالة، والشمول، وتقدير المصير، ويشكّل مساحة تعاونيّة تجمع فاعلين فلسطينيين وإقليميين ودوليين لمعالجة أشكال التشرذم والمحو السياسي والاجتماعي والجغرافي والفكري التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

١٩ تموز ٢٠٢٦

Headquarters: Ramallah, Palestine

Email: info@roa.ps

Website: www.roa.ps

المقر: رام الله، فلسطين

Email: info@roa.ps

Website: www.roa.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2026

الملخص

تبحث هذه الورقة واقعية حل الدولتين في ضوء السياسات الإسرائيلية التي تعيد تشكيل الأرض والسكان والسيادة في فلسطين، وتنطلق من سؤال مركزي: كيف أسهمت هذه السياسات، تاريخياً وحتى المرحلة الراهنة، في تفريغ حل الدولتين من الشروط المادية والسياسية اللازمة لتحقيقه؟ وتجادل بأن أزمة هذا الحل تتجاوز تعثر المفاوضات إلى مسار استعماري استيطاني يعمل على تقويض مقومات قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، مع استمرار حضورها بوصفها وعداً مؤجلاً في الخطاب الدولي.

تستند الورقة إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني، وبخاصة منطق الإزالة، وتوظف قراءة تاريخية وتحليلية للوثائق السياسية والأدبيات البحثية والتقارير الحقوقية. وتتبع التحولات التي طرأت على مضمون حل الدولتين، من مشاريع التقسيم إلى الحكم الذاتي ومسار أوسلو، وتبحث تداخل السياسات الإسرائيلية عبر خمسة محاور: السيطرة على الأرض، والتجزئة الجغرافية، والبنية القانونية والإدارية والأمنية، والمواقف السياسية الإسرائيلية، والخنق المؤسسي والاقتصادي. كما تتناول تصاعد هذه السياسات بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، من حرب الإبادة وتدمير شروط الحياة في قطاع غزة إلى تسارع الاستيطان والتهجير والضم في الضفة الغربية المحتلة، وتناقش حدود الاعترافات الدولية بدولة فلسطين في غياب إجراءات توقف تقويض مقوماتها.

تخلص الورقة إلى أن استمرار تداول حل الدولتين لا يدل بذاته على توافر شروط تحقيقه. فالسيطرة الإسرائيلية على الأرض والحدود والموارد، وعزل القدس، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتقويض الولاية الفلسطينية، تنتج واقعا يتناقض مع السيادة التي يفترضها هذا الحل. وعليه، فإن استعادة أي أفق فعلي لإقامة دولة فلسطينية تستلزم مواجهة البنية الاستعمارية التي تحول دون قيامها، وربط الاعتراف السياسي بإجراءات تنهي الاحتلال والاستيطان والضم، وتكفل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

المقدمة

والمقصود بالواقعية هنا مدى توافر الشروط اللازمة لقيام دولة تمارس سيادتها فعليا، بما يشمل السيطرة على الأرض والحدود والموارد، والتواصل الإقليمي، والقدس الشرقية عاصمة لها، والوحدة السياسية والإقليمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تجادل الورقة بأن تقويض هذه الشروط يرتبط ببنية المشروع الاستعماري الاستيطاني، ولا يمكن تفسيره بمجرد فشل جولات التفاوض أو اختلاف الحكومات الإسرائيلية. فمن خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي وعزل التجمعات الفلسطينية والتحكم في الحركة والموارد، تعمل إسرائيل على تثبيت سيطرتها على المجال الفلسطيني، مع حصر الوجود السياسي الفلسطيني في صيغ إدارية محدودة الصلاحيات. ولا يلغي ذلك الاختلافات بين الأحزاب والتصورات الإسرائيلية، لكنه يستدعي تقييمها على أساس موقفها العملي من السيادة الفلسطينية، ومدى استعدادها لإنهاء السيطرة التي تحول دون تحقيقها.

وتستند الورقة في تحليلها إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني، وبخاصة منطق الإزالة، لفهم الترابط بين الاستيلاء على الأرض وتقويض الوجود الفلسطيني عليها بوصفه وجودا وطنيا وسياسيا. وتعتمد قراءة تاريخية وتحليلية للوثائق السياسية والدراسات والتقارير الحقوقية، تربط التحولات في خطاب التسوية بالممارسات التي تعيد توزيع الأرض والصلاحيات والموارد لمصلحة المشروع الاستيطاني. وتكتسب هذه المقاربة أهمية إضافية في قراءة المرحلة التي أعقبت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حين اقترنت حرب الإبادة في غزة بتسارع سياسات الضم والتهجير في الضفة الغربية المحتلة، بالتوازي مع تجدد الدعوات الدولية إلى حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين.

يحتل حل الدولتين موقعًا مركزيًا في الخطاب الدولي بشأن فلسطين، بوصفه "الإطار السياسي المفترض لإنهاء الاحتلال" وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية. غير أن استمرار استدعاء هذا الحل يتزامن مع سياسات إسرائيلية تعيد تشكيل الأرض التي يفترض أن تقوم عليها الدولة، وتحد من قدرة الفلسطينيين على البقاء فيها وإدارة شؤونهم وممارسة السيادة عليها. وبين الوعد الدبلوماسي بالدولة وتوسيع السيطرة الاستعمارية على مقوماتها، تتسع الفجوة بين ما يعلنه الخطاب السياسي وما تنتجه الممارسة الإسرائيلية على الأرض.

لم يحمل حل الدولتين مضمونا واحدا عبر تاريخه. فقد اختلفت مشاريع تقسيم فلسطين في سياق الانتداب البريطاني عن الصيغة التي تبلورت لاحقا حول إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما اختلف الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة سلطة حكم ذاتي انتقالية عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة. وتبرز أهمية هذه الفروق عند قراءة مسار أوصلو، الذي أربأ قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن، فيما استمرت إسرائيل في تغيير الوقائع المرتبطة بهذه القضايا. ومن ثم، فإن دراسة واقعية حل الدولتين تقتضي مساءلة مضمونه وحدوده، وكيفية تحوله من أفق سياسي إلى إطار دبلوماسي يستمر تداوله رغم تقويض شروطه.

تنطلق هذه الورقة من السؤال الآتي: كيف أسهمت السياسات الإسرائيلية الميدانية، وما يرتبط بها من ترتيبات قانونية وإدارية وتوجهات سياسية، في تفريغ حل الدولتين من مقومات تحقيقه؟ ويقود هذا السؤال إلى بحث العلاقة بين التوسع الاستيطاني والتهجير القسري وتفتيت المجال الفلسطيني، وبين استمرار طرح الدولة الفلسطينية في الخطاب الدولي.

تبدأ الورقة بتتبع المحطات التاريخية لتشكّل حل الدولتين وتحول مضمونه، ثم تحلّل السياسات الإسرائيلية التي تقوض مقومات الدولة الفلسطينية، وتناقش مواقف الأحزاب الإسرائيلية من أوسلو والسيادة الفلسطينية. وتتناول أخيراً التحولات التي أعقبت السابع من أكتوبر وحدود الاستجابة الدولية لها، وصولاً إلى تقييم الفجوة بين الاعتراف بالدولة وإمكان قيامها الفعلي تحت استمرار السيطرة الاستعمارية.

1. عرض مفصل مهمة في التاريخ الفلسطيني ونشأة حل الدولتين:

السكان، ودولة يهودية على مساحة تعادل ٥٥٪ من مساحة فلسطين تحت الانتداب البريطاني، حيث شكل اليهود آنذاك ثلث السكان، وأن تُضع القدس وبيت لحم وما حولهما ضمن كيان دولي خاص. بطبيعة الحال، رفض الفلسطينيون هذا القرار الذي يفرض عليهم التنازل عن أكثر من نصف مساحة أراضي وطنهم، خصوصاً أنهم كانوا غالبية السكان. فبعدما انتهت القوة الاستعمارية البريطانية الاستعمار البريطاني على فلسطين؛ أعلن ديفيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية وأحد أبرز قادة الحركة الصهيونية آنذاك، قيام "دولة إسرائيل" متعمداً عدم تحديد حدودها الجغرافية بدقة. وهذه الدولة، بطبيعتها القائمة على الاستعمار الإحلالي الاستيطاني، تعمدت التوغل والتوسع في الأرض بكل ما آتاه من أدوات وموارد وقوة. وتعتبر دولة إسرائيل الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها هي جزء من "الدولة" دون رسم فعلي لحدودها الرسمية. وأسهمت أيضاً اتفاقيات الهدنة والترتيبات الميدانية المؤقتة بعد حرب ١٩٤٨-كالترتيب المؤقت الملحق باتفاقية الهدنة المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٥٠- في تثبيت خطوط السيطرة الإسرائيلية القائمة، من دون أن تتحول هذه الخطوط إلى حدود دولية نهائية متفق عليها.

ومع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، امتدت السيطرة الإسرائيلية الفعلية إلى كامل أرض فلسطين التاريخية. وأقر الكنيست قرار "يضي الشرعية" على ضم القدس الشرقية إلى "أراضي إسرائيل"، الأمر الذي تمّ رسمياً في القانون الأساسي الإسرائيلي عام ١٩٨٠. وبهذا القرار هدمت الحكومة الإسرائيلية حارة المغاربة وأصبحت المستوطنات الإسرائيلية في القدس مثل التلة الفرنسية ورامات اشكول الرابطة بين أراضي

طُرحت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين رسمياً ولأول مرة في تقرير لجنة بيل البريطانية عام ١٩٣٧، في سياق الثورة الفلسطينية الكبرى وفشل الانتداب البريطاني في إدارة التناقص بين المشروع الصهيوني وحقوق الأغلبية العربية الفلسطينية. وقد أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولة يهودية ودولة عربية، مع إبقاء القدس وبيت لحم ومناطق معينة تحت السيطرة البريطانية. غير أن هذا الطرح لم يكن مطابقاً تماماً لما سيُعرف لاحقاً بحل الدولتين بمعناه المعاصر؛ صيغة لجنة بيل جاءت ضمن منطق استعماري بريطاني لإدارة فلسطين الانتدابية، بينما صار حلّ الدولتين لاحقاً، وخصوصاً بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، يشير غالباً إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية إلى جانب "دولة إسرائيل"، على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

تستعرض الورقة أهم المحطات الرئيسية التي نشأ وتطور فيها حل الدولتين، تنبع أهمية هذا التمييز من أن الخطاب الدولي الراهن يتعامل غالباً مع حلّ الدولتين كما لو أنه صيغة واضحة ومكتملة، بينما يكشف تاريخه أنه ظلّ عرضة لإعادة التعريف والتفريغ. بهذا المعنى، فإن حلّ الدولتين ليس فكرة ثابتة، بل صيغة سياسية تغيّر مضمونها وحدودها ووظيفتها عبر الزمن.

بعد فشل الاستعمار البريطاني في "إدارة فلسطين"، والرفض الشعبي للتقسيم وخطة بيل، أحالت الحكومة البريطانية القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، حيث أقرت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة قرار ١٨١ بتقسيم الأرض الفلسطينية التاريخية إلى دولة عربية على مساحة تعادل ٤٤٪ من مساحة فلسطين تحت الانتداب البريطاني، يسكنها "العرب" ويشكلون ثلثي عدد

من فكرة التقسيم إلى أفق مفرغ



فلسطينًا وعلى الجهة الأخرى ، تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، وقررت الميثاق القومي الفلسطيني لعام ١٩٦٤، واعتبرت في المادة ٢ ان فلسطين بحدود الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ. بدأ التحول في الموقف الفلسطيني الرسمي بشأن حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة يتغير تدريجيا. فقد حافظ الميثاق القومي لعام ١٩٦٤ على تصور فلسطين كوحدة إقليمية، ثم جاء البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) عام ١٩٧٤ ليفتح الباب أمام إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها ، قبل أن يتبلور القبول الرسمي بدولة فلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧ في إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨. وفي أول خطاب لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ أمام الأمم المتحدة، طرح أن هدف المنظمة هو "دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون، في عدالة ومساواة وإخاء". إن التحول الفلسطيني الرسمي من الناحية السياسية، من المطالبة بتحرير فلسطين من "النهر إلى البحر"، إلى حدود عام ١٩٦٧، تم اعتباره تنازلاً فلسطينياً كبيراً؛ في إطار ما بات يُقدّم باعتباره تسوية للصراع.

الجامعة العبرية في القدس الشرقية والأراضي في القدس الغربية، أحياء يهودية بموجب القانون الإسرائيلي بدلاً من أراض محتلة أو "مُدارة". وبدأ المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة كمشروع ديموغرافي وجغرافي يحاول فيه هذا الكيان فرض سيادته ومحو الوجود الفلسطيني من الأرض، وقتل أي أفق لدولة فلسطينية ذات سيادة.

فبعد حرب ١٩٦٧، أصبح النقاش حول أي تسوية سياسية مرتبطًا بالأراضي التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧، والخطاب الدولي مرتبط بطبيعة الانسحاب الإسرائيلي وحدوده. غير أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢، في عام ١٩٦٧، الذي تحول لاحقاً إلى إحدى أهم مرجعيات "حل الدولتين" والعمليات السياسية، لم ينص صراحة على إقامة دولة فلسطينية، بل ركّز على الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتُلت في ذلك العام، وعلى إنهاء حالة الحرب والاعتراف بسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية. وبهذا بقيت المسألة الفلسطينية، في الإطار الدولي الرسمي، محكومة بلغة الانسحاب و"السلام" أكثر من كونها مؤطرة بوضوح بوصفها قضية دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولشعبها حق تقرير المصير. واتسمت السنوات التي لحقت هذا القرار بالاستيطان الإسرائيلي، وسلب الأراضي الفلسطينية، وسياسات إسرائيلية مهيمنة حولت الممارسة الإسرائيلية على الأرض إلى سيطرة فعلية (defacto). وهذه السيطرة، ترسخت مع القرارات والقوانين الإسرائيلية التي تفضي بالضم القانوني (de jure)، كقرار الكنيست عام ١٩٦٨ مثلاً بتغيير اسم الضفة الغربية إلى "يهودا والسامرة" لإضفاء رمزية توراتية تشرعن الإحتلال. فإن إسرائيل تتبع منهجية فرض سيادتها على الأراضي المحتلة من خلال سياسات الضم القانوني بعد مرحلة طويلة من سياسات الضم والسيطرة الفعلية.

وفي أعقاب تلك المرحلة، ومع بروز دور منظمة التحرير، طُرحت فكرة "الحكم الذاتي الفلسطيني"، لأول مرة بوصفها حكماً إدارياً و"سلطة" للسكان الفلسطينيين و"تجمعاتهم" في الضفة الغربية وقطاع غزة. لا باعتبارها مساراً نحو دولة مستقلة ذات سيادة، ولكن بوصفها صيغة لإدارة السكان من دون نقل السيادة على الأرض أو الحدود والموارد لهم. ففي عام ١٩٧٧، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن أمام الكنيست خطة تمنح «حكماً ذاتياً إدارياً للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، مع إبقاء مسألة السيادة معلّقة واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأمن والأرض. ثم أعيد طرح هذا التصور في اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ضمن المفاوضات المصرية-الإسرائيلية بوساطة أمريكية، من خلال الحديث عن حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين بدلاً من الاعتراف بحقوقهم في إقامة دولة مستقلة، وهو ما قوبل برفض فلسطيني وعربي واسع.

واتسمت تلك الفترة أيضاً بمحاولات إسرائيلية لإعادة تنظيم الاحتلال وإدارته وتحسين صورته أمام العالم، من خلال إنشاء روابط القرى عام ١٩٧٨، ثم الإدارة المدنية عام ١٩٨١، بوصفهما نموذجين للحكم صُممًا لتفتيت المجتمع الفلسطيني، وتشجيع أشكال من التعاون المحلي تحت مظلة الاحتلال، وإنتاج بدائل إدارية وسياسية تُضعف منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الوطنية.

وقد أسهم تراكم هذه السياسات، إلى جانب القمع العسكري، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدهور الظروف المعيشية، وانسداد الأفق السياسي، في تهيئة الظروف لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في عام ١٩٨٧. وجاءت شرارتها المباشرة بعد اصطدام شاحنة

إسرائيلية بمركبات تقل عمالاً فلسطينيين قرب حاجز إيرز في قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم، فتحول الحادث إلى فتيل أشعل غضباً متراكماً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، مرتبطاً بالشعور الفلسطيني المتزايد بالتهميش السياسي والخذلان في ظل المفاوضات الإقليمية بين إسرائيل ومصر والأردن، واستمرار إدارة الاحتلال للسكان من دون إنهاء سيطرته على الأرض.

وبعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتبعاتها، وفي ظل التحولات الإقليمية التي أعقبت حرب الخليج الأولى، طُرحت فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام بقيادة أمريكية ومشاركة الاتحاد السوفيتي. جاء مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ بوصفه بداية رسمية للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية. وتكمن أهمية هذا المؤتمر بالنسبة إلى الفلسطينيين في أنه أتاح، للمرة الأولى، مشاركة وفد فلسطيني-إردني في مفاوضات مباشرة وعلمية مع إسرائيل. وقام المؤتمر على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ضمن الإطار السياسي الذي عُرف بمبدأ «الأرض مقابل السلام». وبعد مؤتمر مدريد، انتقلت المفاوضات الثنائية إلى واشنطن، حيث عقدت بين أواخر عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ جولات مباشرة بين الوفد الإسرائيلي والوفد الفلسطيني-الإردني. وتركزت المباحثات على ترتيبات حكم الذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها تعثرت بسبب الخلافات حول الأرض والاستيطان والقدس وطبيعة الصلاحيات الفلسطينية، إلى أن تجاوزتها المفاوضات السرية التي بدأت في أوسلو وانتهت إلى توقيع إعلان المبادئ عام ١٩٩٣.

لكنها انتهت إلى تحقيق جانب كبير من منطقتها: حكم ذاتي وظيفي من دون سيادة، وإدارة فلسطينية تخفف عن إسرائيل عبء إدارة السكان من دون أن تنهي سيطرتها على الإقليم.

وهنا تكمن إحدى مغالطات أوسلو المركزية: فقد بدا الاتفاق، في الخطاب الدولي والفلسطيني، كطريق نحو الدولة، بينما تعاملت معه إسرائيل، في ممارساتها اللاحقة، كإطار وفكرة تاريخية لإدارة السكان الفلسطينيين "أمنيًا" من دون إنهاء السيطرة عليهم. فقد بقيت السيطرة الإسرائيلية على الأرض والحدود والموارد والأمن، في حين حصلت السلطة الفلسطينية على صلاحيات محدودة داخل مناطق مجزأة. وبحسب حباس، أدارت السلطة الفلسطينية ما يقارب ٣٩٪ فقط من مساحة الضفة الغربية، في حين بقيت مناطق "ج"، التي تشكل نحو ٦١٪ من الضفة، تحت السيطرة الإسرائيلية، بالتوازي مع استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة والقدس. فإن تعثر مسار أوسلو ارتبط إلى حد كبير بالسياسات الإسرائيلية على أرض الواقع، التي تصاعدت بصورة أوضح مع وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام ١٩٩٦، في أعقاب اغتيال إسحاق رابين. ومع فشل مفاوضات كامب ديفد عام ٢٠٠٠، اندلعت الانتفاضة الثانية، وتصاعدت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية، وبناء جدار الفصل، وتوسيع الحواجز، بما عمّق تفهيت الأرض الفلسطينية وأضعف إمكان قيام دولة متصلة جغرافيًا.

ومع اتفاق أوسلو المرحلي، انتقل مركز الثقل في المشروع السياسي الفلسطيني تدريجيًا من إطار «حركة تحرر وطني» تمثل الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده إلى إطار «سلطة على الأرض». وظهرت إلى السطح مرة أخرى فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني، ولكن تحت مسمى الانتقالي أو المرحلي. ولتنظيم هذه المرحلة الانتقالية، قُسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: «أ»، التي تولّت فيها السلطة الفلسطينية الإدارة المدنية والأمن الداخلي؛ و«ب»، التي أسندت فيها الإدارة المدنية إلى السلطة مع بقاء السيطرة الأمنية بيد إسرائيل؛ و«ج»، التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية المدنية والأمنية الكاملة. وحصل تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ اعترفت إسرائيل بالمنظمة ممثلًا للشعب الفلسطيني، في حين اعترفت المنظمة بحق دولة إسرائيل في الوجود. ويجادل كثير من الخبراء بأن هذا الاعتراف كان غير متكافئ، لأن إسرائيل لم تعترف بدولة فلسطينية أو بحق سيادي فلسطيني محدد. كما تركت اتفاقيات أوسلو قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن لمفاوضات الوضع النهائي. وأشارت دراسات بحثية إلى أن اتفاقيات أوسلو لم تتضمن نصًا واضحًا حول إقامة دولة فلسطينية، وأن من أبرز نتائج تأجيل القضايا الملحة إلى مرحلة لاحقة، إتاحة المجال أمام إسرائيل لتغيير الوقائع على الأرض، وفي مقدمة ذلك توسيع المشروع الاستيطاني وضم فعلي للأراضي، قبل الوصول إلى مفاوضات الحل النهائي.

وعلى مستوى النص والوعود، كانت أوسلو تعد بحكم ذاتي انتقالي أوسع من خطة بيغن عام ١٩٧٧؛ إذ تضمنت اعترافًا متبادلًا، ومؤسسات فلسطينية منتخبة، وإعادة انتشار، ومسارًا تفاوضيًا لقضايا الوضع النهائي. لذلك يمكن القول إنها لم تتبنّ خطة بيغن حرفيًا.

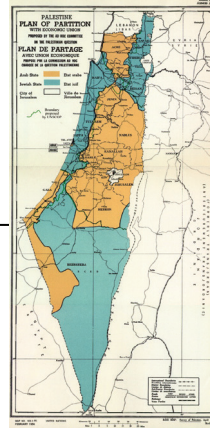
من فكرة التقسيم إلى أفق مفرغ



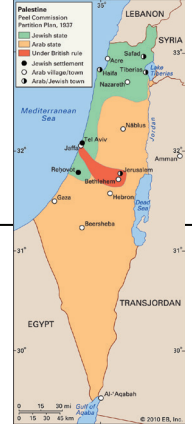
النكبة

1948

1947



1937



طُرِحَ "حل الدولتين" لأول مرة رسمياً في عام ١٩٣٧ عندما أوصت لجنة بيل البريطانية بتقسيم فلسطين إلى دولتين

قرار الأمم المتحدة ١٨١ لتقسيم فلسطين التاريخية (دولة عربية ٤٤٪ من عدد السكان/دولة يهودية ٥٥٪ من عدد السكان/منطقة دولية)

UNGA 181

أول خطاب لمنظمة التحرير أمام الأمم المتحدة:



1974

1973
UNGA 338

النكسة

1967



المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بدعم أمريكي

دعا مجلس الأمن الدولي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧، وإلى الاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، مما شكّل مرجعية أساسية للمفاوضات القائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام».

UNSC 242



1978

قمة كامب ديفيد

1980

الكنيست الإسرائيلي يسن القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل

1987

الانتفاضة الاولى



”البداية الرسمية للمفاوضات”



إعلان الاستقلال في الجزائر

1994-1993

أوسلو ١

1991

مؤتمر مدريد
للسلام

1988

خطاب ياسر عرفات أمام الأمم المتحدة
جنيف

”لا تُسقطوا الغصن الأخضر من يدي.”

1974

1995

أوسلو ٢

2000

الانتفاضة الثانية

أقرّ مجلس الأمن الدولي «خارطة الطريق» التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية، والتي حدّدت خطة قائمة على مراحل والتزامات متبادلة للوصول إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

UNSC 1515

بناء جدار الضم والتوسع

2002

مبادرة السلام العربية

2003

الحرب على غزة

2022

الحرب على غزة

2021

الحرب على غزة

2014

الحرب على غزة

2012

الحرب على غزة

2008

2020

خطة ترامب للسلام

2016

أدان مجلس الأمن الدولي الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكّد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وجدد التأكيد على دعم حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

UNSC 2334

الإبادة
2023

اعتمدت قرارًا يطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال ١٢ شهرًا، استنادًا إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، مع التأكيد على وقف الاستيطان وإجلاء المستوطنين وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن الاحتلال.

UNGA ES-10/24. 18

حل الدولتين يتم تقويضه
التاريخ لم يبدأ في السابع من أكتوبر

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة، «إعلان نيويورك» بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، والذي تصقن خطة عمل عملية لدفع الجهود الدولية نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

UNGA A/80/L.1/REV.1

2024

2025

2026

?

فبعد الانتفاضة الثانية، برز حل الدولتين بصورة أكثر وضوحاً في الخطاب الدولي. وأن نص "حل الدولتين" الصريح ورد في خارطة الطريق عام ٢٠٠٣، ليضع الحل في إطار سياسي وتنفيذي أكثر وضوحاً، ثم في إعلان أنابوليس عام ٢٠٠٧. يكشف هذا المسار التاريخي أن حلّ الدولتين لم يكن صيغة ثابتة بقدر ما كان إطاراً متحوّلاً لإدارة الصراع. فقد انتقل من مشروع تقسيم استعماري، إلى لغة الانسحاب والتسوية، ثم إلى حكم ذاتي انتقالي، قبل أن يستقر في الخطاب الدولي بوصفه الحل المرجعي، في الوقت الذي كانت شروطه المادية على الأرض تتآكل باستمرار. وبينما قدّم الفلسطينيون تنازلات متراكمة باسم الشرعية الدولية والتسوية، واصلت إسرائيل توسيع سيطرتها على الأرض وإعادة تشكيلها، بحيث تحوّل الحل من أفق سياسي قابل للتحقق إلى وعد دبلوماسي مؤجل باستمرار. وبهذا المعنى، لم يعد حل الدولتين مجرد مشروع فشل في التنفيذ، بل أصبح أيضاً أداة لتسكين الصراع، وإدارة الزمن السياسي، وإتاحة المجال أمام إنتاج وقائع جديدة على الأرض. فإن مركزية حلّ الدولتين في الخطاب الدولي ليست حقيقة ثابتة منذ بداية الصراع، بل نتيجة مسار سياسي طويل حوّل فكرة التقسيم إلى صيغة تسوية دولية، ثم إلى خطاب دبلوماسي مستمر رغم تآكل شروطه.

تجادل هذه الورقة بأن أزمة حلّ الدولتين لا تتشكل فقط من فشل المفاوضات أو غياب الإرادة السياسية، بل من تدمير الشروط المادية والسيادية لهذا الحل. فالدولة الفلسطينية، إن أريد لها أن تكون دولة فعلية لا مجرد اسم، تحتاج إلى أرض متصلة، وسيادة على الحدود والموارد، وعاصمة سياسية، ووحدة جغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن السياسات الإسرائيلية المتراكمة التي تفضي

إلى الضم الفعلي من السيطرة المادية على الأرض والقدس والحدود والموارد، الاستيطان، والتجزئة الجغرافية، القانونية-الإدارية-الأمنية الإسرائيلية المتذبذبة، قد عملت على تفكيك هذه الشروط. بهذا المعنى، لا تكون إسرائيل قد "عرقلت" حلّ الدولتين فقط، بل عملت على إنتاج واقع يجعله أقرب إلى صيغة مفرغة من مضمونها.

٢. السياسات الإسرائيلية الميدانية التي تقوض حل الدولتين:

ويظهر امتداد هذا المنطق في «خطة الحسم» التي طرحها بتسليل سموتريتش عام ٢٠١٧ والتي ترفض استمرار وجود مشروعين قوميين بين النهر والبحر، وتدعو إلى حسم الصراع من خلال فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية، وتوسيع الاستيطان، وإنهاء إمكان قيام دولة فلسطينية، وتضع الفلسطينيين أمام خيارات محدودة: التخلي عن تطلعاتهم القومية والعيش ضمن إدارات بلدية محلية من دون سيادة وطنية، الهجرة، أو مواجهة القمع العسكري في حال استمرار المقاومة. وبذلك، تنقل الخطة من فرض الاستيطان بالقوة إلى مشروع سياسي معن يسعى إلى إلغاء إمكان تقرير المصير الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين إلى سكان يديرون شؤونهم اليومية داخل سيادة إسرائيلية دائمة.

لا تظهر السياسات الإسرائيلية الميدانية بوصفها إجراءات منفصلة أو مؤقتة، بل باعتبارها أدوات متكاملة تعيد إنتاج منطق الاستعمار الاستيطاني. فإن هذه السياسات تعمل كشبكة متكاملة على أكثر من مستوى في الوقت نفسه: مادي، وجغرافي، وقانوني-إداري-أمني، وسياسي، ومؤسسي-اقتصادي. ومن خلال تداخل هذه المستويات، لا تكتفي إسرائيل بإدارة الاحتلال، بل تعيد تشكيل المجال الفلسطيني بما يخدم تثبيت السيطرة الاستعمارية ويقوّض الشروط اللازمة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبناءً على ذلك، تستعرض الورقة أبرز السياسات الإسرائيلية التي تقوّض حل الدولتين من خلال خمسة محاور تحليلية مترابطة:

لفهم تحولات وعرقلة مفهوم حل الدولتين، تستند الورقة إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني. فبمعكس الاستعمار الاستغلالي، الذي يسعى إلى استثمار قوة عمل السكان الأصليين، يتمحور الاستعمار الاستيطاني حول الأرض نفسها، وحول بناء مجتمع جديد على أنقاض الوجود الأصلي. يوضح وليد حباس، بالاستناد إلى باتريك وولف وفيراتشيني، أن الاستعمار الاستيطاني يقوم على "منطق الإزالة"، أي التعامل مع السكان الأصليين بوصفهم عائقاً أمام امتلاك الأرض وإعادة تشكيلها. ولا تعني الإزالة هنا القتل أو الطرد المباشر دائماً؛ فقد تتخذ شكل العزل، أو الإدارة، أو التجزئة، أو نزع القدرة السياسية عن السكان الأصليين، بحيث يبقون موجودين كأفراد أو تجمعات، لكن من دون قدرة على ممارسة السيادة.

ويظهر هذا البعد السياسي من "منطق الإزالة" في البنية التأسيسية للمشروع الصهيوني نفسه، الذي قام على انتزاع فلسطين من شعبها وإحلال سيادة استعمارية يهودية مكان السيادة الفلسطينية. فقد ارتبط بناء الدولة اليهودية منذ البداية بتجريد الفلسطينيين من صفتهم أنهم شعب صاحب وطن وحق في تقرير المصير، وإعادة تعريفهم باعتبارهم عقبة ديموغرافية وسياسية ينبغي إخضاعها وتفكيك قدرتها على مقاومة الاستيلاء على الأرض. وقد عبر قادة الحركة الصهيونية ومؤسسيها عن هذا المنطق بصيغ مختلفة، ويقدم طرح جابوتنسكي واحداً من أكثر أمثله وضوحاً. فقد رأى أن إقامة الدولة اليهودية تتطلب فرض واقع استيطاني تحميه قوة عسكرية وسياسية قادرة على سحق مقاومة الفلسطينيين. كما جردهم من حقهم الخاص في فلسطين عبر إزابتهم في فضاء عربي واسع، بما يجعل أرضهم قابلة للاقتطاع والتخصيص لمصلحة المستوطنين.

1. السيطرة المادية على الأرض

التخطيط الحضري كأداة ضم استعمارية.
الاستيطان وسلب الأراضي.
عنف المستوطنين والتهجير القسري.
السيطرة على الأغوار والموارد والحدود.

2. التجزئة الجغرافية

فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية المحتلة.
عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني.
قطع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية.
السيطرة على الحركة والوصول عبر الحواجز والطرق الاستيطانية من خلال الفصل العنصري.
استغلال الانقسام السياسي الفلسطيني.

3. البنية القانونية والإدارية والأمنية

التغييرات في القوانين الإسرائيلية لتكريس الضم والسيطرة (de jure).
السيطرة الأمنية الإسرائيلية الدائمة.
سياسات الإدارة المدنية الإسرائيلية.
هدم المنازل ومنع البناء والتوسع الفلسطيني.
تطبيق أنظمة قانونية وإدارية مختلفة على الفلسطينيين والمستوطنين

4. الموقف السياسي الإسرائيلي

رفض قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
التصريحات الرسمية المناهضة لحل الدولتين.
طرح صيغ حكم ذاتي أو دولة منزوعة السيادة.
ربط أي كيان فلسطيني باستمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية.
تحويل حل الدولتين إلى قبول خطابي من دون التزام عملي.

5. الخنق المؤسساتي والاقتصادي

إضعاف السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وتقويض قدرتها على الحكم.
التحكم في أموال المقاصة و اقتطاعها أو احتجازها.
فرض القيود على الاقتصاد الفلسطيني والموارد والتجارة.
تقييد عمل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية.
استهداف المؤسسات الحقوقية والبحثية والمجتمعية.

مؤقت إلى نظام دائم لإدارة الأرض والسكان، بما يرسخ الضم الفعلي ويمنع تشكل سيادة فلسطينية مستقلة.

وبلغ هذا المسار ذروة جديدة عام ٢٠٢٠، حين طرحت الحكومة الإسرائيلية، بدعم من إدارة دونالد ترامب، خطة لتطبيق السيادة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية، ولا سيما منطقة الأغوار والكتل الاستيطانية، ضمن ما عُرف بخطة الضم. وقد استند هذا التوجه إلى «رؤية السلام» الأميركية، التي أُنحت لإسرائيل، عملياً، ضم نحو ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، بما يقوّض التواصل الجغرافي والسيادة الإقليمية اللازمة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ويظهر هذا المنطق بوضوح مثلاً، في تطور دور الإدارة المدنية الإسرائيلية. فمع تأسيس السلطة الفلسطينية، نُقلت إليها جوانب واسعة من المهام المدنية، وكان من المفترض أن تنقلص الإدارة المدنية تدريجياً مع تقدم المرحلة الانتقالية. غير أن ما جرى هو إبقاء صلاحيات سيادية أساسية بيدها، من بينها التحكم في سجل السكان، وإصدار بطاقات الهوية، والموافقات والتراخيص، والأوامر والبيانات العسكرية، ولا سيما في المنطقة «ج». وبين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣، بدأت الإدارة المدنية توسيع كوادرها واستعادة مزيد من الصلاحيات، وهو ما ربطه باحثون في الشؤون الإسرائيلية، من بينهم عادل شديد، بتوجه إسرائيلي متصاعد نحو تحويل السيطرة المؤقتة إلى بنية ضم دائمة في الضفة الغربية.

وبعد حرب الإبادة على غزة، اتخذت السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس مساراً أكثر حدّة، إذ تصاعدت الانتهاكات الميدانية بصورة غير مسبوقة، بالتوازي مع خطاب سياسي أكثر عنفاً ووضوحاً بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. ولم يقتصر هذا التصعيد على

ولا تستند هذه القراءة إلى تجميع نظري مجرد، بل إلى رصد واسع من التوثيق الذي راكمته مؤسسات حقوقية وبحثية فلسطينية وإسرائيلية، مثل مؤسسة الحق، ومعهد ماس، ومنظمة البيدر، وحركة «السلام الآن»، وغيرها من المؤسسات التي ترصد الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والتهجير القسري، وعنف المستوطنين، والقيود على الحركة والموارد، والتحويلات القانونية والإدارية في الضفة الغربية والقدس. وتكشف هذه البيانات، عند قراءتها مجتمعة، أن ما يبدو في الظاهر سلسلة من الانتهاكات المتفرقة هو في الواقع شبكة مترابطة من السياسات؛ فالاستيطان يحتاج إلى مصادرة الأرض، ومصادرة الأرض تحتاج إلى إعادة تصنيفها قانونياً، وحماية المستوطنات تتطلب بنية عسكرية وطرقاً وحواجز وفصلاً عنصرياً، بينما يُستخدم منع البناء وهدم المنازل والضغط الاقتصادي وعنف المستوطنين لدفع الفلسطينيين إلى الانكماش أو الرحيل عن المناطق المستهدفة. وبهذا، لا تعمل هذه السياسات بصورة منفصلة، بل يعزز كل منها الآخر ضمن بنية استعمارية استيطانية واحدة تهدف إلى إعادة توزيع الأرض والسكان والسيادة لمصلحة الاحتلال الاستيطاني.

كما أن عدداً كبيراً من هذه الممارسات لا يقتصر على تقويض حل الدولتين سياسياً، بل يندرج ضمن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة، والتهجير القسري، وهدم الممتلكات، والاستيلاء على الموارد، وفرض نظامين قانونيين وإداريين مختلفين على الفلسطينيين والمستوطنين، جميعها ممارسات تمس القانون الدولي. ومع ذلك، فإن خطورتها لا تكمن فقط في كل انتهاك على حدة، بل في الأثر التراكمي الناتج عن تفاعلها؛ إذ تحوّل الاحتلال من وضع عسكري يُفترض أنه

زيادة العمليات العسكرية والاعتقالات وهدم المنازل وعنف المستوطنين، بل ترافق أيضًا مع إجراءات قانونية وإدارية وسياسية هدفت إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية وتسريع مسار الضم الفعلي.

فلم تعد الصورة محصورة في المنطقة «ج». ففي ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، قررت الحكومة الإسرائيلية سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في أجزاء من «صحراء القدس» المصنفة منطقة «ب»، وإعادةتها إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، ثم تُرجم القرار بأوامر عسكرية منحت السلطات الإسرائيلية صلاحيات هدم وإزالة منشآت فلسطينية في المنطقة. وتكشف هذه الخطوة انتقالًا إضافيًا في مسار الضم، لأنها لا تكتفي بتعميق السيطرة داخل المنطقة «ج»، بل تتجاوز التقسيمات التي أنشأتها أوصلو، وتستعيد صلاحيات كانت قد نُقلت رسميًا إلى السلطة الفلسطينية. كما أن موقع صحراء القدس، الممتد شرق القدس باتجاه الأغوار، يجعل السيطرة عليها جزءًا من إعادة تشكيل المجال الجغرافي بين القدس والضفة والأغوار، بما يهدد التواصل الإقليمي الضروري لأي دولة فلسطينية مستقبلية.

وتعمّق هذا المسار بصورة أكثر وضوحًا مع قرارات الكابينت الإسرائيلي الصادرة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦، التي لم تقتصر على تسهيل التوسع الاستيطاني، بل أعادت توزيع صلاحيات مدنية وتخطيطية وإنفاذية كانت، بموجب اتفاقيات أوصلو والترتيبات اللاحقة لها، واقعة ضمن نطاق المؤسسات الفلسطينية. فقد سمحت القرارات للإسرائيليين بشراء الأراضي في الضفة الغربية بصورة أوسع، وأعادت تفعيل لجنة حكومية لشراء الأراضي بهدف توفير احتياطي للتوسع الاستيطاني، كما وسّعت صلاحيات الرقابة والإنفاذ الإسرائيلي داخل المنطقتين «أ» و«ب» تحت ذرائع تتعلق بالمياه والبيئة والآثار. كذلك نُقلت صلاحيات

التخطيط والبناء المتعلقة بالمستوطنين والمواقع الدينية في الخليل من بلدية الخليل الفلسطينية إلى هيئات التخطيط التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، وأنشئت إدارة بلدية إسرائيلية مستقلة في محيط قبر راحيل داخل حدود مدينة بيت لحم.

وتكشف هذه القرارات انتقالًا من نموذج الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود إلى توسيع الحكم المدني الإسرائيلي داخل الضفة الغربية. فهي لا تكتفي بإبقاء الصلاحيات السيادية الأساسية بيد إسرائيل، بل تستعيد تدريجيًا مهام مدنية وتخطيطية نُقلت سابقًا إلى السلطة الفلسطينية، وتخضعها لمؤسسات إسرائيلية تعمل بصورة مباشرة لمصلحة المشروع الاستيطاني. ولذلك لا يمكن قراءة هذه الإجراءات بوصفها تعديلات تقنية أو تنظيمية، بل باعتبارها خطوات نحو تفكيك الولاية المدنية الفلسطينية، وضم الأرض والمؤسسات والوظائف الحكومية تدريجيًا إلى النظام الإسرائيلي، من دون الحاجة إلى إعلان ضم رسمي شامل.

وعلى الصعيد الدولي، يستند توصيف الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها أرضًا محتلة إلى قواعد الاحتلال الحربي الواردة في لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وقد صادقت إسرائيل على اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٥١، مع أنها رفضت لاحقًا الاعتراف بانطباقها القانوني الكامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، وادعت الاكتفاء بتطبيق «أحكامها الإنسانية». غير أن محكمة العدل الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدتا أن اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي العرفية تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن الاستيطان ونقل سكان دولة الاحتلال إليها يخالفان المادة ٤٩ من الاتفاقية. وعليه، فإن استخدام إسرائيل لصلاحيات القوة القائمة بالاحتلال لا يمنحها حق السيادة على

الأرض، بل يفرض عليها التزامات مؤقتة تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال. وقد بلغ التوصيف القانوني لهذه المنظومة مرحلة أكثر تقدماً في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٤. فقد خلصت المحكمة إلى أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني، وربطت ذلك بسياسات الاستيطان والضم وفرض السيطرة الدائمة، وبإعاقة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما أكدت أن المستوطنات الإسرائيلية والنظام المرتبط بها على انتهاك للقانون الدولي، وأن على إسرائيل إنهاء وجودها غير القانوني بأسرع ما يمكن. وتكمن أهمية هذا الرأي في أنه لا يعالج كل ممارسة إسرائيلية بوصفها انتهاكاً منفصلاً فحسب، بل يقرأ تراكم هذه الممارسات باعتباره نظاماً من السيطرة والضم الغير قانوني.

٣. مواقف الأحزاب الإسرائيلية من أوسلو

وحل الدولتين

على السيطرة الأمنية، ورفض السيادة الفلسطينية الكاملة.

يمثل الليكود المثال الأوضح على هذا التناقض بين الخطاب والممارسة. فقد قاد الحزب، منذ توقيع أوسلو، حملة حادة ضد الاتفاق وضد التفاوض مع منظمة التحرير، وربط نتياهو الاتفاق بتهديد أمني وجودي لإسرائيل وبإمكانية الوصول إلى دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧. لذلك، فإن رفض الليكود لأوسلو يستند أساسًا إلى اعتبارات أمنية وسياسية، لا إلى خطاب توراتي مباشر كما في أحزاب الصهيونية الدينية. ومع ذلك، عندما وصل الليكود إلى الحكم، اضطر إلى التعامل مع قواعد اللعبة التي فرضها أوسلو دوليًا، فتنى أحيانًا موقفًا خطابيًا مؤيدًا لحل الدولتين، من دون أن يترجمه إلى خطوات سياسية. ولهذا يصف حباس موقف الليكود بأنه مؤيد نظريًا، معارض عمليًا.

أما إسرائيل بيتنا، فلا يعارض مبدأ حل الدولتين بصورة مطلقة، لكنه يرفض أن تقوم الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. ينقل حباس أن الحزب يعيد تعريف الصراع لا بوصفه صراعًا على الأرض فقط، بل كصراع بين إسرائيل والعرب بأبعادهم الثلاثة: الدول العربية، وفلسطينيو ١٩٦٧، والفلسطينيون داخل إسرائيل. لذلك طرح ليبرمان فكرة تبادل الأراضي، بحيث تُضم الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرائيل، مقابل نقل بلدات عربية داخل الخط الأخضر إلى الدولة الفلسطينية. بهذا المعنى، يقبل الحزب "دولة فلسطينية" مشروطة ومعدّلة جغرافيًا وديمقراطيًا، لا دولة ذات سيادة على أراضي ١٩٦٧.

لم يكن حلّ الدولتين موضع إجماع فلسطيني كامل. فقد قبلت به أطراف فلسطينية بوصفه تسوية سياسية ممكنة أو مرحلية، بينما رفضته أطراف أخرى باعتباره تنازلًا عن فلسطين التاريخية أو تفريغًا لحق العودة وتقرير المصير. كما أن بعض الحركات غير المنضوية في منظمة التحرير، مثل حركة الجهاد الإسلامي، رفضت هذا المسار من حيث المبدأ، في حين تعاملت حماس معه بصيغ غير واضحة، وحتى في بيان بكن، الذي جمع الفصائل الفلسطينية في سياق حرب الإبادة وتحدثت عن بناء دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، فإن ذلك لا يعني أن حلّ الدولتين تحوّل إلى برنامج سياسي موحد لكل الفصائل، بقدر ما يعكس صيغة توافقية عامة لإدارة الانقسام الفلسطيني والتمسك بحد أدنى سياسي مشترك.

غير أن هذه الورقة لا تتوقف مطولًا عند التباينات الفلسطينية، لأنها تشغل أساسًا بالسؤال الآخر: كيف تعاملت الأحزاب الإسرائيلية مع أوسلو وحلّ الدولتين؟ يوضح وليد حباس أن اتفاق أوسلو تحوّل، بمرور الوقت، إلى "أمر واقع" دولي وسياسي، بحيث اضطرت الأحزاب الإسرائيلية، حتى المعارضة منها للتسوية، إلى التعامل مع مخرجاته، وخصوصًا وجود السلطة الفلسطينية. لكن الخلاف المركزي بين هذه الأحزاب يدور حول ثلاث قضايا: مستقبل السلطة الفلسطينية، ومساحة الكيان الفلسطيني، ومصير الاستيطان في الضفة الغربية والقدس.

وفق قراءة وليد حباس، لا يمكن التعامل مع الخريطة الحزبية الإسرائيلية بوصفها منقسمة ببساطة بين مؤيدين ومعارضين لحلّ الدولتين. فالكثير من الأحزاب قد تستخدم خطاب "الدولتين" أو "التسوية" أو "الانفصال"، لكنها تفرغه عمليًا من مضمونه عبر رفض حدود ١٩٦٧، والتمسك بالكتل الاستيطانية، والإصرار

حزب أمل جديد بزعامة جدعون ساعر يرفض الدولة الفلسطينية بصورة واضحة، ويدعم صيغة حكم ذاتي واسع للفلسطينيين مع ترتيبات أمنية واقتصادية تبقى السيطرة الفعلية بيد إسرائيل. ويعرض هذا الموقف باعتباره إدارة عملية للصراع، لا حلًا سياسيًا له. أما أزرع أبيض بزعامة بيني غانتس، فيتبنى خطابًا أكثر ضبابية؛ فهو لا يرفض أفق التسوية نظريًا، لكنه يربطه بقوة الكتل الاستيطانية، والتنمية الاقتصادية في مناطق السلطة، والحفاظ على "أفق مفتوح" لتسوية مستقبلية من دون تحديد مضمونها. كما أن اشتراط عرض القرارات السياسية الكبرى على استفتاء أو أغلبية خاصة يمنح عمليًا اليمين الإسرائيلي قدرة تعطيل أي تسوية فعلية.

تمثل الصهيونية الدينية، وخصوصًا حزب الاتحاد القومي/تكوما بزعامة سموتريتش، الرفض الأكثر صراحة لحل الدولتين. فهذا التيار لا يتعامل مع الضفة الغربية بوصفها أرضًا محتلة قابلة للتفاوض، بل كجزء من "أرض إسرائيل" التي يجب فرض السيادة الإسرائيلية عليها. لذلك يدعو إلى توسيع الاستيطان، ومنع إقامة دولة فلسطينية، وتفكيك الإدارة المدنية لصالح ضم قانوني مباشر. وفي "خطة الحسم"، يطرح سموتريتش خيارين للفلسطينيين: التخلي عن الطموح القومي والبقاء كأفراد من دون حقوق سياسية كاملة داخل دولة إسرائيل اليهودية، أو الهجرة إلى دولة عربية. لذلك تمثل خطة سموتريتش الصيغة الأكثر وضوحًا للانتقال من إدارة الصراع إلى حسمه عبر نفي أي سيادة فلسطينية.

تجد هذه العقلية امتدادًا أكثر صراحة في خطة الحسم التي طرحها سموتريتش. فهذه الخطة لا تكتفي برفض حل الدولتين، بل تنقل النقاش من التسوية إلى الحسم: سيادة واحدة، وحق قومي واحد، ودولة واحدة تهيمن فيها السيادة اليهودية/الإسرائيلية على المجال كله. ووفق

عرض حباس، تضع خطة سموتريتش الفلسطينيين أمام خيارين: إما التنازل عن الطموح القومي والبقاء كأفراد داخل دولة إسرائيل اليهودية من دون حقوق سياسية كاملة، أو الرحيل إلى دولة عربية أخرى. وبذلك تمثل الخطة صياغة معاصرة لما ظلّ كامنًا في منطق الاستعمار الاستيطاني: لا اعتراف بالفلسطينيين كجماعة سياسية ذات حق في السيادة، بل التعامل معهم كوجود يجب ضبطه أو تفكيكه أو دفعه إلى الخارج.

سموتريتش لا يمثل استثناءً طارئًا أو انحرافًا عن مسار سابق، بل تعبيرًا فطريًا ومباشرًا عن منطق أقدم في المشروع الصهيوني: فرض الوقائع، رفض السيادة الفلسطينية، وتحويل الفلسطينيين من شعب صاحب حق في تقرير المصير إلى سكان يُطلب منهم التكيف مع نظام سيطرة واحد. لذلك، فإن تقويض حلّ الدولتين ليس نتيجة لحظة سياسية واحدة، ولا يبدأ من ٧ أكتوبر، بل هو مسار طويل تتداخل فيه فكرة الجدار الحديدي مع منطق الإزالة، وتتجسد فيه السياسات الإسرائيلية بوصفها عملية مستمرة لتفريغ الدولة الفلسطينية من شروطها المادية.

أما حزب قوة يهودية بزعامة إيتمار بن غفير، فيضيف إلى رفض الدولة الفلسطينية بعدًا أكثر عنفًا وتطرفًا. فهو، كما يوضح حباس، لا يختلف جوهريًا عن موقف الاتحاد القومي/تكوما في رفض حل الدولتين ودعم الاستيطان الكامل، لكنه يضيف خطابًا ميدانيًا أكثر عدوانية، مثل الدعوة إلى إعدام المقاومين الفلسطينيين، ورفض إطلاق سراح الأسرى، وفرض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى. بهذا المعنى، لا يقدم الحزب تصورًا لتسوية، بل يتعامل مع الفلسطينيين من داخل منطق القمع والسيطرة الدينية والقومية.

في انتخابات ٢٠٢٢.

تخلص قراءة حباس إلى أن مركز الثقل في الخريطة الحزبية الإسرائيلية لا يدفع نحو حلّ الدولتين، حتى عندما لا يرفضه خطابياً. فالليكود يؤيده نظرياً ويقوضه عملياً؛ إسرائيل بيتنا يقبله ضمن تبادل أراضي يغيّر معناه؛ أمل جديد والصهيونية الدينية يرفضانه؛ أحزاب الوسط تبقى غامضاً ومؤجلاً؛ الحريديم لا يملكون موقفاً مستقلاً لكنهم يتحالفون مع اليمين؛ والعمل وميرتس يؤيدانه لكن وزيهما السياسي تراجع بشدة. وبذلك، فإن المشكلة ليست فقط صعود أحزاب تعارض حل الدولتين، بل أن معظم الخريطة الحزبية الإسرائيلية، بدرجات مختلفة، تحوّل هذا الحل إلى صيغة بلا مضمون سيادي فعلي.

تستخدم الورقة تصنيفات "اليمين والوسط واليسار" كما ترد في الحقل السياسي الإسرائيلي، لأغراض وصفية فقط، لا بوصفها تصنيفات تتبناها الورقة. فهذه التسميات تُنتج داخل منظومة استعمارية استيطانية، وتقيس الفروق بين الأحزاب من داخل الإجماع الصهيوني، لا من موقع الحقوق الفلسطينية أو التحرر من الاستعمار. وعليه، فإن وصف حزب العمل أو غيره بأنه "يساري" لا يعني اعتباره يساراً بالمعنى التحرري، بل الإشارة إلى موقعه النسبي داخل الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ثم اختبار هذا التصنيف في ضوء مواقفه الفعلية من الاستيطان، والسيادة الفلسطينية، والقدس، واللاجئين، والحدود.

ومن هذا المنظور، تجادل الورقة بأن التصنيف الإسرائيلي للـ "يسار" يفقد قدرًا كبيرًا من دلالاته عند الانتقال من القضايا الداخلية الإسرائيلية إلى المسألة الفلسطينية، إذ تكشف الوقائع أن معظم ما يسمى باليسار الصهيوني بقي داخل حدود المشروع الاستعماري، واختلف مع اليمين في أساليب إدارة السيطرة ودرجاتها أكثر مما اختلف معه على بنيتها الأساسية.

يقف حزب يوجد مستقبل/يش عتيد في موقع أكثر التباسًا. فهو لا يعارض حل الدولتين من حيث المبدأ، لكنه يرفض دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ويتمسك بالكتل الاستيطانية الكبرى وبالقدس "الموحدة" عاصمة لإسرائيل. ويشير حباس إلى أن الحزب يتحدث عن "دولتين لشعبيين" بوصفه صيغة تضمن أمن إسرائيل وأغلبيتها اليهودية، لا بوصفها اعترافًا كاملاً بالحقوق الوطنية الفلسطينية. كما أن مواقفه التفصيلية من أوصلو محدودة، لأن أجندته الأساسية تشكلت حول قضايا إسرائيلية داخلية، لا حول المسألة الفلسطينية.

أما أحزاب الحريديم، مثل شاس ويهدوت هتوراة، فلا تملك موقفًا أيديولوجيًا مستقلاً وواضحًا من حل الدولتين. موقفها يتحدد غالبًا بحسب موقعها في الائتلافات الحكومية وتحالفها مع اليمين. فشاس دعم أوصلو الأول، ثم عارض أوصلو الثاني، وشارك لاحقًا في حكومات يمينية. ويهدوت هتوراة صوّت ضد أوصلو عندما كان في المعارضة، لكنه دعم اتفاق الخليل وواي عند دخوله ائتلافًا بقيادة الليكود. لذلك يصنف حباس هذه الأحزاب باعتبارها بلا موقف سياسي مستقل من حل الدولتين، لكنها عمليًا صارت أقرب إلى اليمين بفعل تحالفاتها ومصالحها الائتلافية.

في المقابل، يبقى حزب العمل من الأحزاب الإسرائيلية التي تؤيد حل الدولتين، لكنه لا يقدم تصورًا فلسطينيًا سياديًا كاملاً. فحتى عندما دعم أوصلو، لم يكن مفهوم الدولة الفلسطينية حاضرًا بوضوح في برامجه الأولى. كما أن موقفه من إنهاء الاحتلال مرتبط أساسًا بالحفاظ على يهودية الدولة ومنع واقع الدولة الواحدة أو الأبارتهايد، لا باعتراف جذري بالحقوق الفلسطينية. أما ميرتس، فهو الحزب الصهيوني الأكثر وضوحًا في دعم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وتفكيك الاستيطان، وتقسيم القدس، والتوصل إلى تسوية سياسية، لكنه بقي حزبًا صغيرًا ومتراجعًا، بل خرج من الكنيست

ولا تنفي الورقة إمكان وجود قوى أو أفراد يساريين ومناهضين للاستعمار داخل المجتمع الإسرائيلي، لكنها تنتقد اعتبار الأحزاب الصهيونية يسارًا ما دامت تقبل البنية الاستعمارية وامتيازاتها الأساسية.

٤. ما بعد السابع من أكتوبر "من الضر الزاحف إلى الضر اللاهث": الإبادة، الاعتراف الرمزي، وحدود خطاب الدولتين

لا يبدأ فهم ما جرى بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وأحداث الإبادة من الحدث ذاته، بل من البنية التي سبقته وأدت إليه: استعمار استيطاني ممتد، وحصار طويل على غزة، وتوسع استيطاني في الضفة الغربية، وإنكار مستمر لأي سيادة فلسطينية فعلية. لذلك، لا تتعامل هذه الورقة مع حرب الإبادة على غزة بوصفها انفجارًا معزولاً أو مجرد رد عسكري على لحظة محددة، بل بوصفها لحظة مكثفة في مسار طويل من المحو السياسي والمادي. فكما يوضح باتريك وولف، يقوم الاستعمار الاستيطاني على منق الإزالة، أي السعي إلى تفكيك وجود السكان الأصليين لأن وجودهم نفسه يقف في طريق السيطرة على الأرض. ولا تقتصر هذه الإزالة على القتل المباشر، بل تشمل أيضًا العزل والحصار والتجويع والتفتيت الجغرافي وتدمير شروط الحياة، قبل أن تبلغ في لحظات معينة مستوى الإبادة المادية المباشرة في غزة، أو تتحول في الضفة الغربية من ضم زاحف إلى ضم لاهث يسابق الزمن لحسم الأرض والسيادة.

بهذا المعنى، كشفت غزة بعد السابع من أكتوبر الوجه الأكثر عنفًا لمنطق الإزالة. فما كان يجري سابقًا عبر الحصار، والتحكم بالمعابر، وتقليص المجال الحيوي، وفصل غزة عن الضفة، وجولات متكررة من الحروب على غزة، تحوّل إلى عملية واسعة لتدمير شروط الحياة نفسها: قتل جماعي، وتهجير داخلي متكرر، وتدمير للمساكن والبنية التحتية، واستهداف للقطاع الصحي والتعليمي، وحرمان من الماء والكهرباء والغذاء والدواء. وقد خلصت منظمة العفو الدولية، في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، إلى أن إسرائيل ارتكبت وتواصل ارتكاب الإبادة ضد الفلسطينيين في غزة، مستندة إلى نمط القتل والتدمير والتهجير القسري وعرقلة وصول المواد الضرورية للحياة، وتحليل تصريحات مسؤولين إسرائيليين.

ولا يقتصر هذا المنطق على غزة وحدها، وإن كان قد بلغ فيها شكله الأشد مادية ومباشرة. ففي الضفة الغربية، يعمل المحو عبر بنية مختلفة: التوسع الاستيطاني، عنف المستوطنين، الاقترحات العسكرية، هدم المنازل، إغلاق المناطق، مصادرة الأراضي، وتفكيك التجمعات الفلسطينية، خصوصًا في مناطق "ج". هنا لا يظهر العنف دائمًا في صورة الإبادة المادية المباشرة كما في غزة، لكنه يتجسد في طرد متسارع، وتقطيع جغرافي، وإخضاع أمني وإداري يومي، وانتقال من الضم الزاحف إلى ضم لاهث يعيد تحويل الأرض والقانون والمؤسسات الفلسطينية إلى أجزاء من بنية الحكم الإسرائيلي.

. وقد وثّقت أوتشا أن عنف المستوطنين وقيود الوصول والهدم أدت إلى تهجير آلاف الفلسطينيين في الضفة، ولا سيما في التجمعات البدوية والرعوية في مناطق "ج" وهكذا، تختلف أدوات المحو بين غزة والضفة، لكن المنطق العام واحد: منع الفلسطينيين من التحول إلى جماعة سياسية ذات سيادة على أرض متصلة وقابلة للحياة.

هنا، تعود أهمية جابوتنسكي، لا بوصفه مرجعًا تاريخيًا بعيدًا، بل بوصفه مدخلًا لفهم الاستمرارية في العقل السياسي الصهيوني. الجدار الحديدي لم يكن مجرد تصور أمني، بل منطقيًا سياسيًا يقوم على فرض الوقائع بالقوة إلى أن يفقد الفلسطينيون القدرة على مقاومتها أو الأمل في تغييرها. في نصه عام ١٩٢٣، يؤكد جابوتنسكي أن الاتفاق الطوعي مع الفلسطينيين غير ممكن، لأن السكان الأصليين لن يقبلوا طوعًا بمشروع يحول وطنهم إلى وطن ذي أغلبية يهودية، ولذلك يجب أن يتقدم المشروع الصهيوني خلف قوة لا يستطيعون اختراقها. بعد السابع من أكتوبر، يظهر هذا المنطق في صيغة أكثر قسوة: لا تسوية سياسية ولا سيادة فلسطينية، بل استخدام القوة القصوى لإعادة تشكيل المجال الفلسطيني نفسه، في غزة عبر التدمير الشامل، وفي الضفة عبر الضم الزاحف والتفتيت.

غير أن وصف ما يجري في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر بـ«الضم الزاحف» لم يعد كافيًا وحده. فما كان يُنفَّذ سابقًا بصورة تراكمية وبطيئة، عبر توسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وإعادة تصنيف المجال الفلسطيني، أخذ يتحول إلى ما يمكن تسميته «الضم اللاهث»: مسار متسارع ومكشوف يسعى إلى تحويل كل أزمة أو لحظة حرب إلى فرصة لحسم وقائع جديدة على الأرض. ولا يقتصر هذا المسار على ضم الأرض

ماديًا، بل يمتد إلى تحويل القانون، والتخطيط، والإدارة المدنية، والأمن، والاقتصاد، والبنية التحتية، وحتى الوظائف البلدية، إلى أدوات إسرائيلية مباشرة لإعادة إنتاج السيادة على الضفة الغربية. وبهذا، لا تعود إسرائيل بحاجة إلى إعلان ضم شامل في لحظة واحدة؛ إذ يجري الضم من خلال تفكيك الولاية الفلسطينية تدريجيًا، ونقل الصلاحيات إلى المؤسسات الإسرائيلية، وتوسيع نطاق الإنفاذ داخل مناطق يُفترض أنها خاضعة للسلطة الفلسطينية، وتطبيع وجود المستوطنات بوصفها جزءًا دائمًا من المجال الإسرائيلي.

في مواجهة هذا التصعيد في منطق الإزالة، فرض صمود الشعب الفلسطيني وتضحياته القضية الفلسطينية مجددًا على الضمير الإنساني العالمي بوصفها قضية شعب يواجه الاستعمار والاقتلاع. وقد ترجمت شعوب العالم هذا الموقف إلى موجة واسعة من التضامن، تمثلت في المسيرات الحاشدة، والاعتصامات، والمخيمات الطلابية، والتحركات النقابية، وحملات المقاطعة، والمبادرات المناهضة للاستعمار والعنصرية، التي أدانت حرب الإبادة وواجهت صمت الحكومات وتواطؤها. وأسهم هذا الضغط الشعبي المتراكم، إلى جانب التضحيات الجسام التي قدمها الفلسطينيون، في دفع عدد من الحكومات إلى الاعتراف بدولة فلسطين وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. ومن ثم، لا يمكن فصل موجة الاعترافات الدولية عن نضال الفلسطينيين وصمودهم، ولا عن الحراك العالمي الذي عمل على تحويل التضامن الأخلاقي إلى ضغط سياسي على الحكومات.

غير أن نجاح هذا الضغط الشعبي في انتزاع اعترافات دولية جديدة لا يعني أن هذه الاعترافات تحولت إلى قوة قادرة على وقف محو الدولة الفلسطينية على الأرض. فقيمتها

السياسية والأخلاقية لا تلغي محدوديتها العملية ما دامت منفصلة عن أدوات إلزامية تجبر إسرائيل على وقف السياسات التي تدمر شروط السيادة الفلسطينية. فالاعتراف بدولة فلسطين، من دون وقف الاستيطان والضم، وإنهاء الحصار، ووقف تدفق السلاح إلى إسرائيل، وفرض العقوبات، وتفعيل آليات المساءلة القانونية، يبقى اعترافاً بدولة يجري تدمير أرضها وسكانها ومقومات قيامها في اللحظة نفسها.

ويكشف الاعتراف البريطاني بدولة فلسطين في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ هذه المفارقة بوضوح. فقد قدمته الحكومة البريطانية بوصفه خطوة لحماية قابلية حل الدولتين، وأقرت في إعلانها الرسمي بأن الاعتراف وحده لا يكفي لتغيير الواقع على الأرض. ومع ذلك، ظل الاعتراف منفصلاً عن إجراءات ملزمة توقف الهجوم على غزة أو توسع الاستيطان والضم في الضفة الغربية. وهكذا يتحول الاعتراف، رغم دلالاته السياسية وما يعكسه من أثر للنضال الفلسطيني وحركات التضامن العالمية، إلى فعل رمزي ما لم يقترن بكلفة سياسية وقانونية ومادية تفرض على إسرائيل وقف تدمير الدولة التي يعلن المجتمع الدولي الاعتراف بها.

من هنا يمكن فهم الاعترافات الدولية في توترها المزدوج: فهي، من جهة، تعبير عن تحول مهم في الرأي العام العالمي وعن أثر نضالات الشعوب في دفع الحكومات إلى الاعتراف بفلسطين؛ لكنها، من جهة أخرى، بقيت في حدود الفعل الرمزي ما دامت لا تلزم إسرائيل بتفكيك البنية الاستعمارية التي تفرغ حل الدولتين من مضمونه. بل إن بعض هذه الاعترافات جاء مقرونة بلغة "إصلاح السلطة الفلسطينية" وترتيبات "اليوم التالي"، أكثر مما جاء مقرونًا بإنهاء الاحتلال أو تفكيك الاستيطان أو ضمان السيادة الفلسطينية. فقد ربطت

كندا اعترافها بإجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية و"بإصلاحات جوهرية"، فيما ظل الخطاب الغربي عمومًا مشغولاً بترتيبات الحكم في غزة ومنع حماس من أي دور سياسي أو أممي مستقبلي.

ولا يفصل ذلك عن الطرح الأميركي بعد السابع من أكتوبر. فقد دفعت الولايات المتحدة باتجاه فكرة "سلطة فلسطينية مُجدّدة" أو "مُصلحة" هذه المطالب لا تنفي الحاجة الفلسطينية الداخلية إلى إصلاح النظام السياسي، وتجديد الشرعية، وإنهاء الانقسام، وإعادة بناء التمثيل على أسس ديمقراطية. لكنها تكشف خللاً جوهرياً في خطاب حل الدولتين: إذ يُطلب من الفلسطينيين إصلاح سلطة محدودة الصلاحيات، بينما لا تُلزم إسرائيل بإنهاء السيطرة التي تجعل هذه السلطة بلا سيادة. غير أن الإصلاحات في جوهرها هي مناهضة لأي مشروع تحرري فلسطيني، حيث تطالب بقطع رواتب الأسرى أو إزالة الوعي الوطني ومحوه أو حتى محو بقاياه من المنهاج الفلسطيني. هنا يصبح التركيز الدولي على "إصلاح السلطة" إزاحةً للمشكلة من موقعها الأصلي: من سؤال الاستعمار والسيادة إلى سؤال الإدارة والحكم.

ولا يخرج خطاب ما بعد السابع من أكتوبر عن المسار الذي تتبعه هذه الورقة منذ بدايتها. فحل الدولتين لم يُفَرَّغ فقط عبر أوصلو والاستيطان وخطط إسرائيل، بل يُعاد تفرغها اليوم عبر الاعتراف الرمزي المنفصل عن الفعل الملزم. وفي الوقت الذي وصلت فيه الإزالة في غزة إلى مستوى الإبادة المادية، واستمرت في الضفة كضم زاحف وطرّد وتفتيت، يواصل المجتمع الدولي استدعاء حل الدولتين كصيغة أخلاقية ودبلوماسية، من دون مواجهة الشروط الاستعمارية التي تجعل هذا الحل مستحيلًا.

خاتمة

الفلسطينيين وتقليص مجال عيشهم. وتمنح التغييرات القانونية والإدارية هذه السيطرة طابعا أكثر رسوخا، عبر توسيع صلاحيات المؤسسات الإسرائيلية وتقويض الولاية الفلسطينية. ومن ثم، فإن تقييم إمكان قيام الدولة يقتضي النظر إلى هذه المنظومة مجتمعة، وإلى قدرتها على إعادة إنتاج السيطرة حتى من دون إعلان ضم شامل.

وقد كشفت المرحلة التي أعقبت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ عن تسارع هذا المسار وتصادم عنفه. ففي غزة، استهدفت حرب الإبادة السكان وشروط بقائهم ومؤسسات حياتهم، وفي الضفة الغربية المحتلة اتسعت سياسات الاستيطان والتهجير واستعادة الصلاحيات المدنية لمصلحة مؤسسات الاحتلال. ويعبر الانتقال الذي تصفه الورقة من «الضم الزاحف» إلى «الضم اللاهث» عن هذا التسارع في فرض الوقائع وتثبيتها. ورغم اختلاف الأدوات بين غزة والضفة الغربية، فإنها تتقاطع في تقويض قدرة الفلسطينيين على تقرير مصيرهم وممارسة سيادتهم.

وفي المقابل، تحمل الاعترافات الدولية بدولة فلسطين قيمة سياسية، وتعكس اتساع حضور القضية الفلسطينية وأثر النضال

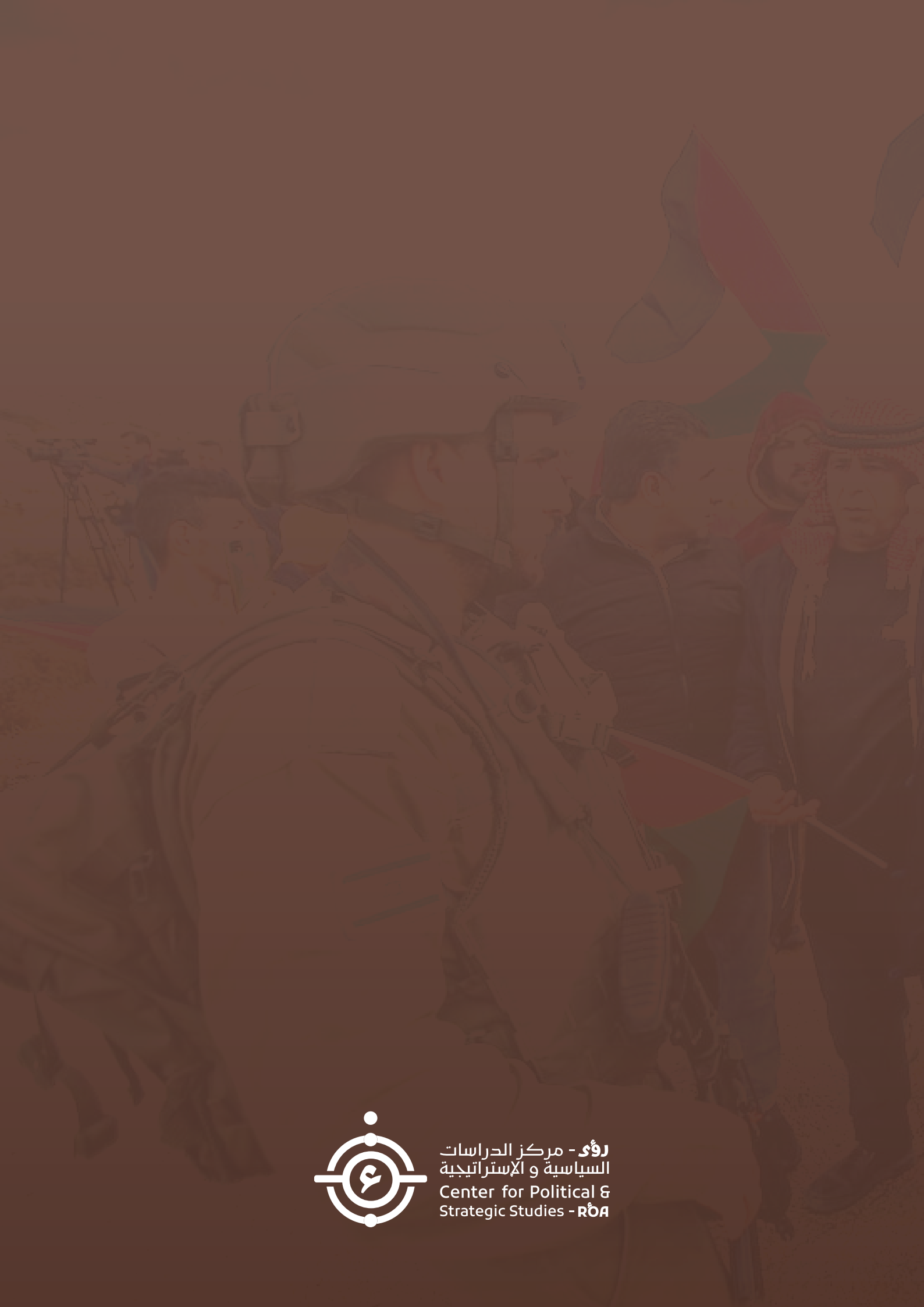
تخلص هذه الورقة إلى أن أزمة حل الدولتين تتصل بتقويض المقومات التي يفترض أن تمنحه مضمونه السياسي والمادي. فقد أسهمت السياسات الإسرائيلية المتراكمة في تحويل الأرض الفلسطينية إلى مجال مجزأ، تحكم إسرائيل حدوده وموارده وحركة سكانه، وتوسع فيه الاستيطان، فيما تضيق حدود الولاية الفلسطينية. لذلك، لا يكفي استمرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو تكرار الالتزام بإقامتها لتأكيد واقعية هذا الحل، ما دامت السياسات التي تحول دون ممارستها السيادة مستمرة وتتسع.

وأظهر المسار التاريخي أن مضمون التسوية ظل عرضة لإعادة التعريف، وأن الانتقال إلى الحكم الذاتي لم يترافق مع إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض. فقد أتاح تأجيل القضايا الجوهرية في مسار أوسلو استمرار تغيير الوقائع التي كان يفترض التفاوض عليها، وحول المرحلة الانتقالية إلى ترتيب ممتد لإدارة الفلسطينيين ضمن سيادة فعلية يحتفظ بها الاحتلال. وفي هذا السياق، غدا الزمن السياسي عاملا في ترسيخ السيطرة الاستعمارية، إذ كانت مقومات الدولة تتآكل خلال انتظار المفاوضات ونتائجها.

وتبين الورقة أن أثر السياسات الإسرائيلية يتولد من تكاملها. فالاستيطان يرتبط بمصادرة الأرض وإعادة تنظيم استخداماتها، وتتصل حمايته بالطرق والحواجز والسيطرة العسكرية، بينما يسهم منع البناء والهدم وعنف المستوطنين والضغط الاقتصادي في تهجير

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2026



رؤى - مركز الدراسات
السياسية و الإستراتيجية
Center for Political &
Strategic Studies - RDA